مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2005

22 May 2005
Arabic
Original: English

نيويورك، 2-27 أيار/مايو 2005

مذكرة شفوية مؤرخة 20 أيار/مايو 2005 ، موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للمؤتمر، وبالإشارة إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2005، تتشرف بأن تطلب تعميم المساهمة التالية المقدمة من ألمانيا إلى اللجنة التحضيرية باعتبارها ورقة عمل للمؤتمر:

- إقامة عالم خال من الأسلحة النووية (NPT/CONF.2005/PC.I/WP.4)، وثيقة مؤرخة 11 نيسان/أبريل 2002؛

230505 230505 05-35475 (A)
0535475

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2005

11 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

نيويورك، 8-19 نيسان/أبريل 2002

إقامة عالم خال من الأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من ألمانيا

1 - ثمة اتفاق عام على الهدف النهائي لعملية نزع السلاح، ألا وهو النزع التام للأسلحة النووية. وقد أعلن عن هذا الهدف بوضوح في "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995. وأعلنت الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما بعد، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000 ، أنها تتعهد "تعهدا قاطعا بإزالة ترساناتها النووية بالكامل" كجزء من الخطوات العملية الـ 13 لتطبيق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

2 - وبالتالي فإن الهدف واضح؛ والسؤال المطروح هو كيفية تحقيقه. ولتناول هذه المسألة قد يكون من المفيد التفكير في الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

أولا

3 - يبدو أن الشرط الأساسي التالي يعتبر ذو أهمية خاصة بين الشروط الأساسية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية:

(أ) وجود قاعدة بيانات موثوقة وعدم توفر المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة:

في المقام الأول، يجب أن ننشئ، في الوقت المناسب، جردا موثوقا لجميع الأسلحة النووية والمخزونات من المواد الانشطارية المستخدمة في الأغراض العسكرية. ولن يمكن تنفيذ الخطوات النهائية المؤدية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية إلا بالاستناد إلى بيانات شاملة موثوقة. ومن أجل الانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية، يجب أن نكون في وضع يمكننا من الإعلان بصورة قاطعة أنه قد تم القضاء على جميع الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم التوفر الفعلي للمواد الانشطارية التي تستخدم في الأغراض العسكرية سيوفر الضمانة اللازمة لعدم تجميع أي سلاح نووي في فترة قصيرة جدا؛ كما ينبغي أن نضمن ألا يكون خروج فرادى الدول عن المنع الشامل للأسلحة النووية أمرا سهلا. ويدل هذا الشرط أيضا على إلحاحية اتباع نهج شامل متسق في ما يتصل بإدارة البلوتونيوم واليورانيوم العالي الإغناء ورصدهما والتخلص منهما باعتبارهما من المكونات الأساسية للأسلحة النووية. ومما يوضح أبعاد المشكلة وجود مخزونات من المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة تزيد عن 000 3 طن متري، وهو ما يكفي لصنع ما يزيد على 000 200 سلاح نووي! وهذه الاعتبارات تؤكد ضرورة الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون إبطاء. كما ينبغي التدليل على التعهد القاطع بتحقيق الإزالة التامة للترسانات النووية بإظهار الاستعداد للمشاركة على وجه السرعة في مفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية دون ربط هذه المفاوضات بأنشطة أخرى في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولذا نعتبر أن من الأولوية تجديد الولاية الصادرة عام 1998 بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح؛

(ب) التحقق الفعال: ثمة ضرورة لتطبيق تدابير، للتحقق الفعال، تستند إلى بيانات تفصيلية موثوقة بما يكفل لجميع الدول أن جميع الأسلحة النووية قد دمرت وأنه ليس لدى أي دولة القدرة على الخروج عن نظام منع الانتشار أو تطوير هذه القدرة في غضون مهلة قصيرة. ومن المسلم به أنه كلما صغر حجم المخزون المتبقي من الأسلحة النووية ازدادت خطورة ما ينطوي عليه وجود أي عدد من الرؤوس النووية التي لم يكشف عنها، مهما كان هذا العدد صغيرا. وبالتالي فإن المراحل النهائية لنزع السلاح النووي،

أي تخفيض آخر الأسلحة المتبقية، ستكون من أصعب مراحل هذه العملية. ولذا ينبغي لنا استحداث نظام تدخلي بعيد المدى للتفتيش. وينبغي لهذا النظام أن يكون عالمي النطاق، فمن شأن وجود أي ثغرات إشعال نار الريبة وبدء سباق تسلح جديد. ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤدي دورا رئيسيا في التحقق، على الصعيد العالمي، من الحظر التام للأسلحة النووية. وثمة حاجة إلى وجود نظام صارم للتحقق لأن وجود التكنولوجيا والدراية الفنية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية سيستمر حتى بعد أن يصبح العالم خاليا من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن الأحداث الأخيرة قد وعتنا تماما إلى الصعوبات المواجهة في الكشف عن أي برنامج سري لإنتاج أسلحة الدمار الشامل؛

(ج) نزع السلاح النووي والأمن الشامل: المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تضع نزع السلاح النووي ضمن الإطار الأشمل لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة. ويجب ألا يفسر ذلك على أن نزع السلاح النووي مربوط بتحقيق نزع السلاح العام الكامل، بل على أنه انعكاس لواقع بديهي يتمثل في كون نزع السلاح لا يشكل هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار الشاملين. ويجب ألا يؤدي نزع السلاح النووي إلى ازدياد خطر نشوب حروب تقليدية واسعة النطاق أو إلى إضفاء القيمة على أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل. وينبغي كفالة الاستغناء عن الوظائف المنوطة حاليا بالأسلحة النووية. ويتصل هذا على وجه الخصوص بدور هذه الأسلحة في ردع الهجوم بقوات تقليدية أقوى أو بغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل. لذا فإن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن يواكبها تطبيق اتفاقات أخرى فعالة للحد من الأسلحة على الصعيد العالمي، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. ويتسم بناء الثقة وإقامة توازن ثابت وقابل للتحقق في القوات التقليدية، على أدنى مستوى ممكن، بأهمية أساسية في تحقيق الأمن الإقليمي. وقد أبدت أوروبا خلال العقود الماضية عزما واضحا على بذل جهود ناجحة في سبيل تحقيق هذا الهدف، إذ أبرمت مجموعة من الاتفاقات المتعاضدة لتحديد الأسلحة أمكن بموجبها إزالة أوجه التباين القائمة التي تخل بالاستقرار، وتحقيق توازن شامل آمن ومستقر في القوات المسلحة التقليدية في مستويات متدنية، وإزالة القدرة على شن هجوم مفاجئ وعلى الشروع في أعمال هجومية كبيرة، وزيادة الثقة

الشاملة في المسائل الأمنية زيادة ملموسة. وقد وفرت الإنجازات التي تحققت في مجال تحديد الأسلحة أساسا لتحول سليم جذري في العلاقة بين الشرق والغرب ولإقامة نظام أمني مبني على التعاون على صعيد القارة الأوروبية بأكملها. ولا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به على الصعيد العالمي، ومن ذلك:

'1' ضرورة انضمام جميع الدول إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها بصورة فعالة؛

'2' ضرورة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بإضافة أحكام ملائمة ذات صلة بالتحقق؛

'3' ضرورة تناول مسألة نظم إطلاق أسلحة الدمار الشامل؛ وفي هذا الخصوص ينبغي الاهتمام على وجه الخصوص بانتشار القذائف التسيارية؛

'4' ضرورة التصدي للأخطار الناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية.

ثانيا

4 - تقف الاعتبارات الآنفة الذكر في وجه المطالب الساحقة بالإبرام الفوري لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية ووضع جدول زمني ثابت لإزالة الأسلحة النووية. فهذه الاعتبارات تشدد على ضرورة اتباع نهج تدرجي يفضي شيئا فشيئا بحزم إلى تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويجب عدم اتخاذ ذلك ذريعة لتجنب إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي. وعلى العكس من ذلك، فإنها تبرز ضرورة مضاعفة جهودنا. ومن هذا المنطلق، فإنه لا يجوز بعد الآن القبول بالجمود الحاصل في مؤتمر نزع السلاح. وتشاطر ألمانيا الشواغل السائدة إزاء سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتدعو إلى بذل جهود عاجلة لمعالجة هذه المشكلة. ولكننا نعارض الربط بين هذه المسألة ووقف إنتاج المواد الانشطارية وندعو إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن مثل هذه المعاهدة، على أساس ولاية عام 1998، دون مزيد من التأخير. ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة هامة تفضي إلى إعادة الزخم إلى عملية نزع السلاح النووي.

ثالثا

5 - تنص الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000 على 13 خطوة للتطبيق المنهجي والمطرد للمادة السادسة. ولا يزال برنامج العمل هذا يمثل الأساس المعياري لأداء عملية نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على مصداقية هذه العملية في جميع الأوقات، وأن نحرز تقدما في هذه العملية وفقا للمسار الذي سبق تحديده، وأن تكون هذه العملية لا رجعة فيها.

6 - ومن المطلوب على وجه السرعة إحراز تقدم في تنفيذ الخطوات الـ 13. وفي هذا الخصوص، تشمل الأمور البالغة الأهمية في هذا المنعطف ما يلي:

(أ) بذل جهود لكفالة الامتثال التام لمعاهدة عدم الانتشار وانضمام جميع الدول إليها؛

(ب) بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها في وقت مبكر؛

(ج) بدء المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية واختتام هذه المفاوضات في وقت مبكر؛

(د) إبرام اتفاق ملزم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض قابل للتحقق ولا رجعة فيه لأسلحتهما الهجومية الاستراتيجية؛

(هـ) الشروع في مفاوضات بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

7 - ليس من المهم أن نناقش متى سيكون بإمكاننا إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، بل يجب بدلا من ذلك أن نكرس جهودنا لإحراز تقدم مستمر ومطرد في هذا الاتجاه.

رابعا

8 - لقد تناول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 موضوع المخاطر النووية. فهذه المخاطر تكمن في صلب وجود الأسلحة النووية، ويمثل تخفيضها وإزالتها جانبا حاسما فيما لا

تـزال عمليـة نـزع السـلاح قيـد التنفيـذ. وتقـع علـى الـدول الحـائزة للأسـلحة النوويـة مسـؤولية خاصـة فـي هـذا الصـدد، وهـي مسـؤولة أمـام بقيـة العـالم. ويتمثـل أحـد الهـواجس الأساسـية فـي أمـن المخزونـات القائمـة وسـلامتها وحمايتهـا مـن السـرقة وتدميرهـا بصـورة آمنـة. ويتضـمن التقريـر المعنون "تخفيض الخطر النووي" الصـادر فـي 25 أيلول/سبتمبر 2001 عن مجلـس الأمـم المتحـدة الاستشـاري لمسـائل نـزع السـلاح، عـددا مـن الأفكـار الهامـة التـي يمكـن أن تكـون موضـع مناقشـة موضـوعية إضـافية فـي إطـار العمليـة الاستعراضـية المؤديـة إلـى مـؤتمر اسـتعراض معاهـدة عـدم الانتشـار عام 2005.